

دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر

Econometric Study of the Impact of economic Reforms on Unemployment in Algeria

أ. علوش وردة، أستاذة مساعدة
قسم - أ - بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس الجزائر.
ouardaoulouache@yahoo.fr

ملخص

قمنا من خلال بحثنا هذا بمحاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي لدراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011. وتطرقنا إلى الإطار النظري لطبيعة الإصلاحات المطبقة في الجزائر وآثارها على سوق العمل والأساليب المنتهجة من طرف الدولة لتصدي لهذه لمشكلة. حاولنا بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإصلاحات على مشكلة البطالة. توصلنا بعد التقدير والتقييم إلى نتيجة مفادها أن الإصلاحات الاقتصادية لم يكن لها أثر على البطالة. ويرجع السبب، ربما في ذلك، إلى ظهورها مع بعض المتغيرات الأخرى ذات التأثير المعنوي القوي مما أضعف أهميتها النسبية التفسيرية. واستنتجنا في الأخير أن معدل البطالة يفسر بكل من حجم الناتج الداخلي الإجمالي و عدد السكان وحجم الأجور و معدل الاستثمار.

الكلمات الدالة: البطالة، الإصلاحات الاقتصادية، سوق العمل، النموذج القياسي.

Abstract

Through the present work, we attempted to develop an econometric model of the impact of new reforms enacted by the State during the period 1980-2011 on unemployment in Algeria. First, we started with a theoretical overview on these reforms and their impact on the labor market as well as all measures taken by governments to counter this scourge. Next, we evaluated the impact of these measures on unemployment by an econometric model. We this study shows that the reforms adopted have no impact on employment; this is perhaps due to the presence of this variable with other variables having greatest impact on the phenomenon in the model. Finally, after the judgment of the model, it was concluded that the unemployment rate is a function of GDP, population, wages and investment rates.

Keywords : Unemployment, economic reforms, labor market, econometric model.

إصلاحية من أجل محاربتها أو التخفيف من حدتها كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري.

كانت سياسة التشغيل في الجزائر منذ الاستقلال من أهم العناصر المحورية التي يركز عليها في بناء المخططات التنموية، حيث أعطيت الأولوية للجانب الاجتماعي (التشغيل) على حساب الجانب الاقتصادي (المروية) في تسيير الاقتصاد الوطني عامة و المؤسسات الاقتصادية بشكل خاص¹. لكن بعد التوجه

مقدمة

شكلت البطالة محور العديد من الأعمال المنجزة من طرف الباحثين في شتى الميادين (الاقتصادية، الاجتماعية... الخ) هذه الأخيرة تؤدي عند استحضارها إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمع ككل، لذا يجب على السلطات العمومية للدولة التي تعاني من هذه الظاهرة انتهاج سياسات

صدر قانون النقد والقرض، سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، وقدم صندوق النقد الدولي حوالي 155.7 مليون وحدة سحب خاصة في إطار اتفاق «by stand» وقد استخدم المبلغ كاملاً في 30 ماي 1990² وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ حيث قدر بـ 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مداخيل الصادرات وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

2.1 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: من 3 جوان 1991 إلى غاية 30 مارس 1992 لم يتحقق الاستقرار الاقتصادي في هذا البرنامج نظراً لقصر مدته مما جعلها تلجأ إلى الصندوق النقد الدولي مرة ثانية للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات من أجل إعادة التوازنات على مستوى الكلي، و عليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالته في 21 أبريل 1991³ واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

إصلاح المنظومة المالية :

- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للعملة الوطنية؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
- تحرير أسعار السلع والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم بعض السلع.

وقد تحقق في هذه الفترة انخفاض المديونية الخارجية حيث انخفضت من 28379 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، إلا أنه ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، حيث ارتفع الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية. مما أدى إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية. عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضع اقتصادي واجتماعي جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى غاية مارس 1995

لجأت الجزائر، مرة أخرى، لطلب المساعدة من الصندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات الاقتصادية من خلال رسالة النية التي تضمنت الإصلاحات الجديدة التي تنوي الدولة تفعيلها باتباع إستراتيجية اقتصادية جديدة تتمثل في الدخول إلى اقتصاد السوق وللتخفيف من المشاكل التي ظهرت في تلك الفترة خاصة مشكلة البطالة والسكن، حيث تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول⁴ :

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والزراعة؛

الاقتصادي الجديد، المنتهج منذ بداية التسعينات، أضحت المؤسسات العمومية غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية التي تنشط في الأسواق العالمية. هذا المحيط الجديد المتميز بالانفتاح الاقتصادي ألزمها بدفع الثمن باهظ، فالوضع الصعبة التي تخبطت فيها المؤسسات العمومية شجعت المهتمين بتسيير شؤون الاقتصاد الوطني في اتخاذ لوضعية ن الإصلاحات مجموعة من التدابير على كل المستويات (غلق وخصخصة بعض المؤسسات و تسريح آلاف من العمال...الخ) لتدارك الاختلالات الكبرى.

من خلال دراستنا هذه نطرح الإشكال الخاص بمدى تأثير هذه الإصلاحات على سوق العمل، حيث نستند على فرضية أساسية مفادها أن البرامج الإصلاحية المنتهجة يترتب عليها العديد من الآثار السلبية على سوق العمل، بصفة عامة وعلى مشكلة البطالة بصفة خاصة، منذ تطبيقها إلى غاية سنة 2011. نستعين في تحليل آثار الإصلاحات الاقتصادية على البطالة بأدوات القياس الاقتصادي. نحاول من خلال عملنا هذا، قياس هذه الآثار عن طريق بناء نموذج قياسي اقتصادي، وتقديره وتقييمه باستعمال برنامج - SPSS. ومن أجل الوصول إلى الهدف المسطر قسمنا عملنا إلى ثلاثة محاور أساسية وهي :

- المحور الأول: الإصلاحات الاقتصادية ونتائجها على سوق العمل؛

- المحور الثاني : الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاحات للتصدي لمشكلة البطالة؛

- المحور الثالث: محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي لتحديد المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011.

المحور الأول : الإصلاحات الاقتصادية ونتائجها على سوق العمل

1- الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر:

عانت الجزائر منذ نهاية التسعينات من بعض الاختلالات الداخلية المتمثلة أساساً في عجز الموازنات العامة وارتفاع حجم الديون الخارجية و تدهور أسعار المواد الأولية و عجز الميزان التجاري. في هذا الإطار و لمعالجة تلك المشاكل أصبح من الضروري الاستعانة ببرامج تصحيحية منذ 1988 بلجوءها إلى المؤسسات المالية و النقدية الدولية للاقتراض مقابل تبني سياساتها الإصلاحية و قبول شروطها لحل الاختلالات التوازنية. ولكن هذا لم يمنع من ظهور آثار سلبية عديدة أهمها ارتفاع مشكلة البطالة.

1-1 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: من 31 ماي 1989 إلى غاية 30 ماي 1990

في ضوء الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر منذ نهاية الثمانينات و مع توقف منح القروض و المساعدات الاقتصادية، اضطرت إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و سارت في هذا المنهج مع علمها لصعوبة شروطه، خاصة الصرامة في تطبيق السياسة النقدية و تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، وعليه تم

- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن ؛

- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

وقد تم منح مساعدة مالية من طرف الصندوق النقد الدولي مقدرة ب 731.5 مليون حقوق سحب أي ما يعادل 1037 مليون دولار و تخصيص 1 مليار لدعم التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة الاتفاق ب 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 ثنائية: الأولى مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة مع إيطاليا في فيفري 1995، وكان لهذا الاتفاق أهداف كثيرة منها :

- تعديل سعر الصرف؛

- تحرير التجارة الخارجية؛

- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق سعر الفائدة على الادخار من 10% إلى 14 % وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القرض.

4-1 اتفاق التصحيح الهيكلي من مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998

تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق⁵ وتتلخص أهم المحاور في :

- تقليص الطلب الفعال من خلال امتصاص فائض السيولة، والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض تخفيض من معادلات البطالة؛

- تحرير الأسعار حيث تم تحرير أسعار منتجات قطاع العام على مراحل. ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة؛

- الاهتمام بالفلاحة وقطاع السكن هي من بين الأهداف المرجوة من هذا البرنامج واتخذت الجزائر بهذا الشأن عدة إجراءات لتطوير هذين القطاعين؛

- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف، حيث قامت الجزائر خلال هذه الفترة بإلغاء احتكار الدولة لعملية

الاستيراد المواد الإستراتيجية، إلى جانب

تشجيع القروض من أجل الاستيراد وجعلها في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص؛

- تنمية القطاع الخاص بتشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح المسيرين الخواص؛

- إصلاح المؤسسات العمومية بسبب تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر التي مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية.

2- أثر الإصلاحات على سوق العمل

تعهدت الجزائر في بداية التسعينات بالاتفاق مع صندوق النقد على تنفيذ برامج إصلاح بإتباع مجموعة من السياسات المالية الانكماشية والتي أثرت بشكل سلبي على النواحي الاقتصادية والاجتماعية نختصرها في النقاط التالية :

- إن من أهم آثار تقليص النفقات الجارية ، تخفيض معدل الزيادة في الأجور ، وتخفيض عدد الوظائف في القطاع الحكومي عن طريق إيقاف تعيين المتخرجين من المعاهد والجامعات ، أدى إلى زيادة نسبة البطالة حيث انتقل العدد من 435000 بطلال سنة 1985 إلى 1150000 بطلال سنة 1990 ووصل سنة 1992 إلى 1482000 بطلال ليرتفع ما بين سنة 1993 و 1994 من 1770000 إلى 2100000 بطلال حيث يعتبر قطاع التربية والصحة والسكان أكثر القطاعات تأثيرا بسياسة الإنفاق.

- إن انخفاض قيمة الدينار بنسبة 7.3 % في مارس 1994 وبنسبة 40.17% في شهر أفريل 1994 أدى إلى تقارب سعر صرف الدينار بين السوق الرسمية والسوق الموازية، حيث أصبح الفرنك الفرنسي يقابله 14 دج في السوق الموازية ، و 11 دج في البنوك؛

- إن انخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج مما اثر سلبا على الاستثمار ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل، حيث إن انخفاض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % في شهر أفريل 1994 دفع بالجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية ، إما بالغلق أو الخصخصة مما أدى إلى التسريح عدد كبير من العمال مما نتج عنه ارتفاع مستوى البطالة، بحيث ارتفعت النسبة من 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997، وقدر عدد البطالين ب 2.3 مليون بطلال، 80% منهم شباب اقل من 30 سنة وثلاثي منهم ليس لديهم خبرة، و حوالي 80000 من خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة ، و حوالي 360000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994 و 1998 وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد على العمل حيث تتراوح ما بين 250000 إلى 300000 طلب سنوي.

لجدول رقم 1: توزيع المسرحين حسب قطاع النشاط في الفترة 1991 - 1998

القطاع (النشاط)	مؤسسة عمومية	%	م ا م 6	%	مؤسسة خاصة	%	المجموع	%
الفلاحة	2205	1,7	1234	1,5	370	35,6	3819	1,8
بشع و 7	76514	59,6	51557	61,7	195	18,8	128266	60,2
الخدمات	19345	15,1	24522	29,3	150	14,5	44017	20,7
الصناعة	30235	23,6	6310	7,5	323	31,1	36868	17,3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر المجلس الوطني والاجتماعي 1998 ص 92

تشير بعض الإحصائيات، التي تم إعدادها في جوان 1998، إلى إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منها 679 (83%) عبارة عن مؤسسات عمومية محلية و 134 مؤسسة اقتصادية عمومية (16%) منذ 1994⁸ مما أدى إلى تسريح حوالي 212960⁹

1- 1 برنامج تشغيل الشباب: يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-30 سنة، بشكل مؤقت في ورشات المنفعة العامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية، الإدارات، الوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون تأهيل. يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب، تكفل هذا البرنامج بـ 100 ألف شاب خلال سنتين¹⁰. لكن هذا البرنامج كانت له العديد من النقائص نذكر منها:

- التنظيم والإجراءات الهامشية على مستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين (طالبي العمل) والمتابعة؛
- إن الاندماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الأدنى المضمون؛
- مركزية نظام التسيير.

2.1- جهاز الإدماج المهني للشباب: نتيجة لفشل الجهاز السابق، لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990، والذي عرف باسم جهاز الإدماج المهني للشباب، حيث كان الهدف منه التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية (وهي عبارة عن مناصب مؤقتة) ومنذ سنة 1996 أصبحت تمويل من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب العاطل عن العمل الذي ليست له مؤهلات عالية¹¹. فخلال الفترة 1990-1994 نجد أن عدد الشباب الذين استفادوا من منصب شغل دائم لم يتجاوز 11000 أي 3.3% من إجمالي الإدماجات المنجزة. وفي سنة 1997 فقد بلغ عدد الشباب المستفيدين 185160 مستفيد. لم ترقى حصيلة هذا الجهاز إلى طموح السلطات فيما يخص وجود عمل دائم من حيث عدد الشباب المستفيدين منه، غير أن هذا الجهاز مثله مثل سابقه لم يعطي النتائج المرجوة منه وذلك لعدة أسباب أهمها:

- كانت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية تقتصر على الأشغال غير المنتجة وذات تأهيل؛
- غياب آليات ومعايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة؛
- ربط المنح المقدمة للمستفيدين بالحد الأدنى للأجر الوطني المضمون لسنة 1990 (حوالي 2500 دج كل شهر)؛
- غياب المعلومات الكافية حول الشراكة ما بين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطلبي العمل؛
- ضعف التأهيل لدى الشباب الطالب للعمل.

2- الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

- تم إنشاء أجهزة تسييرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية عام 1996 حيث تتمثل مهامها أساسا في:
- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحرومة؛
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية تستعمل في إنجازها

عامل، والجدول رقم (1) بين حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط.

هذه الحصيلة أدت إلى زيادة معدلات البطالة حيث انتقلت من 24.5% سنة 1994 إلى حوالي 29.49 % سنة 2000 كما يوضحه الجدول رقم 2.

الجدول رقم 2: تطور معدلات البطالة خلال عقد التسعينات

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
البطالة %	24.4	28.1	27.99	27.96	28.02	29.29	29.49

المصدر: ONS. Numéro spécial 35, Alger. 1997. p. 9

مع تحسن الأوضاع المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول مع بداية 2001 وأمام الانفتاح الواسع للاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، باشرت الجزائر بوضع مخططات الإنعاش والنمو الاقتصادي التي اتسمت بالإيجاب نظرا لما حققته من نتائج، حيث بلغ معدل النمو نسبة 6.8 % مع ارتفاع مناصب الشغل في الفترة الممتدة بين سنة 2001-2006 إلى مليون منصب وتعود أغلب هذه المناصب الجديدة إلى سياسة تطبيق دعم الإنعاش الاقتصادي وآليات التشغيل التي استحدثت والجدول رقم (3) يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2010

الجدول رقم 3: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2011

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البطالة	12.30	13.88	11.3	10.2	10	10
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	
البطالة	27.31	25.66	23.71	17.75	15.75	

الجدول رقم 3: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2011

ما يستنتج من الجدول أعلاه أن نسبة البطالة تراجعت مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الواقع لا يعكس ذلك حيث أن أعداد الناشطين الباحثين عن العمل بلغت حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1240841 بطال سنة 2006 وهو يعادل 12.3 % وبلغ عدد البطالين الأقل من 30 سنة 869879 بطال أي 70.1 % من إجمالي البطالين، قدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري بـ 62.6 % مقابل 37.4 % في الوسط الريفي.

المحور الثاني : الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي لتصدي مشكلة البطالة

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة، استلزم توفير هياكل قوية ومتخصصة لتفادي هذه المشكلة. وفي هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء كانت تلك المقررة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني للتأمينات، أجهزة دعم الشباب أو إلى برامج دعم النمو الاقتصادي.

1-1- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل نجد ضمن هذا الإطار برنامجين:

- برنامج تشغيل الشباب؛
- برنامج الإدماج المهني للشباب.

وتشجيع الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة إلى 35 سنة، بهدف تمكين هذه الفئة لاكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل.¹⁴

يلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000 دج بالنسبة للجامعيين و4500 دج بالنسبة لتقنيين السامين لمدة سنة وابتداء من سنة 2004 عرف هذا الجهاز إعادة تثمين الأجور حيث انتقل مبلغ 6000 دج إلى 8000 دج بالنسبة للجامعيين و6000 دج بالنسبة للتقنيين السامين الجدول رقم (4): حصيلة ثلاث سنوات من تطبيق جهاز عقود ما قبل التشغيل

السنوات	1998	1999	2000
العرض	التوظيف	العرض	التوظيف
القطاع الإداري	5980	5347	7274
الاقتصادي	991	926	6332
المجموع	6971	6273	13600
العرض	التوظيف	العرض	التوظيف
2000	4000	5927	7543
11593	10566	6273	9711

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: التقرير الوطني حول التنمية البشرية، دورة نوفمبر 2000، 2001، ص 156

من خلال الجدول نلاحظ أن العروض اكبر من التوظيف وان أكبر نسبة كانت في الإدارة. رغم أهمية هذا الجهاز إلا أن الشاب يواجه عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وان حصل عليها فإنه يواجه صعوبات في توظيفه بعد انتهاء مدة العقد بصفة دائمة وأيضاً ضعف قيمة التعويضات المالية وتضائل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد أدى إلى عزوف الشباب عن هذه الصيغة.

4-2 برنامج القرض المصغر: دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1999 ويعتبر أداة لمكافحة الفقر والبطالة ذلك انه موجه لكل شخص عاطل عن العمل ويتراوح سنه بين 18 سنة و 60 سنة حيث يمثل منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب ويتراوح المبلغ 50000 و350000 دج لمدة خمس سنوات وبعدل فائدة 2 %، تضمن وكالة التنمية تسيير هذه الإجراءات¹⁵ بلغ عدد المستفيدين من البرنامج القرض المصغر سنة 2001 حوالي 3500 مستفيد وارتفع سنة 2002 إلى 11800 مستفيد، ولكن في السنوات الأخيرة انخفض العدد حيث وصل العدد سنة 2005 إلى 6500 مستفيد، مما يعني عدم نجاح هذا البرنامج¹⁶، ومنذ ذلك سنة 2004 أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم.

3- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة : إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة في القطاع العمومي ونقص التشغيل، زيادة الطلب على العمل، التقليل المتزايد للعاملين

1-2 - التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة : هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد ب3000 دج¹³ وتكون الاستفادة لكل شخص واحد من العائلة

لقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة، ولو بصفة ضئيلة، أما في فترة التثبيت و التعديل الهيكلي تراجع عدد المستفيدين من هذه الصيغة حيث بلغ عدد المستفيدين من التعويض سنة 1995 مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة 588200 شخص ب1500 ورشة، أما في سنة 1997 فقد بلغ عددهم 11400 شخص ب 8500 ورشة بينما بلغ العدد 13600 شخص سنة 2001. وتتمثل نقائص هذا الجهاز في :

- إقصاء فئة الشباب البالغين 16 -17 سنة، مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالاستفادة حتى وان تجاوزت سن التقاعد حيث كانت نسبتهم تقدر ب 9.1 % في سنة 1995؛
- عدم وضوح الأهداف المرجوة من هذا الجهاز إضافة لضعف جوازه التنظيمية.

2-2 الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة : انشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي لانتشاء والتعمير سنة 1997 ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المجتمعات الشبابية بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص شبكات الطرق، الري، المحافظة على البيئة والغابات و ما يميز هذه الأشغال أنها لا تتطلب مؤهلات عالية ولا أموال كثيرة، وقد جاء هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية من الجانب الاجتماعي، وقد تم تطبيقه على مرحلتين :

المرحلة الأولى من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000 : تم في هذه المرحلة، إحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق والغابات، أيضا في الأشغال البسيطة مثل الري، وقد خصص في هذه المرحلة قيمة 4.13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار والذي يمثل ثلث المبلغ الممنوح من طرف الصندوق الدولي للإنشاء والتعمير، من أجل إنشاء تزنجا، تشر و 3846 أغلبها خلال سنتي 1999 و 1998 أما بالنسبة لسنة 2000 لم تبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية، مما أدى إلى تشغيل 140000 شخص وقد استفادة حوالي 42000 من منصب شغل دائم .

المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى سنة 2004 : تخص هذه المرحلة المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2004 من أجل إنشاء 22000 منصب شغل دائم ثابت بغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار، حيث سمح هذا الجهاز بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة تقدر ب 108406 دج سنويا .

3.2 عقود ما قبل التشغيل : أنشأ هذا البرنامج في جويلية سنة 1998 ويهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل وتشجيعها

5- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج جديد، سمي برنامج الإنعاش الاقتصادي، هدفه رفع وتيرة النمو وخفض معدلات البطالة، البرنامج الأول الممتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج والبرنامج الثاني الممتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 رصد له 50 مليار دولار.

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب عمل دائم¹⁹ و292882 منصب عمل مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر، بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 أما البرنامج الثاني المدعم للنمو، فقد التزم رئيس الجمهورية بإحداث 2 مليون منصب عمل خلال الفترة (2005 - 2009)

المحور الثالث: محاولة بناء نموذج لتحديد المتغيرات المؤثرة على مشكلة البطالة

بعد الدراسة النظرية نقوم في هذا الجزء بالدراسة التطبيقية، وذلك بمحاولة بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة ويهدف هذا النموذج إلى :

أولا : تحديد أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على معدلات البطالة في فترة الإصلاح الاقتصادي
ثانيا : تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر فاعلية في التأثير على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الممتدة بين 1980 و2011

1- المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على معدلات البطالة

بناء على ما تم استعراضه في السابق، نلاحظ أن من بين أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في حجم البطالة في الاقتصاد الجزائري: الناتج الداخلي الإجمالي، الاستثمار، الأجور، معدل التضخم، عدد السكان، برامج الإصلاح الاقتصادي. يتم توضيح أثر هذه المتغيرات على مشكلة البطالة وفقا للمنظور النظرية الاقتصادية والنظرية الإحصائية

1-1 العلاقة التي تربط معدل البطالة والمتغيرات المفسرة حسب النظرية الاقتصادية

- العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والناتج الداخلي الإجمالي علاقة عكسية، لأنه كلما ارتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي يرتفع حجم التشغيل، أي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة.

- العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والاستثمار علاقة عكسية لأنه كلما ارتفع الاستثمار ارتفع الطلب على العمالة وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

- العلاقة بين معدل البطالة وعدد السكان علاقة طردية حيث تؤدي الزيادة عدد السكان الناشطين اقتصاديا إلى زيادة عرض العمل ومن ثم زيادة معدل البطالة.

- العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والأجور علاقة طردية، لأن الأجور تمثل سعر خدمة عنصر العمل (تكلفة) إذا ارتفعها

مصاف إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية، حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع العمومي إلى 3 % أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993 / سبتمبر 1994¹⁷ مما أدى إلى إنشاء الصندوق الوطني لتأمين على البطالة.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق المحافظة على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية، وقد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبابية من 35 سنة إلى 50 سنة، فيبعد تعويض العمال الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية تمكن الصندوق من تقديم المساعدة عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل و مراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه الصعوبات¹⁸. إن وضعية المستفيدين من إجراءات التأمين عن البطالة تضاعفت، مع مرور السنوات بحيث انتقلت الملفات المقبولة من 36108 ملف سنة 1996 إلى 188411 ملف نهاية 2003.

4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

4-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب فهذا الجهاز موجه لفئة الشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعدادا للاستثمار في مؤسسة مصغرة، ويملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فيه في النشاط الذي يقترحه، كما أن أعمارهم تتراوح بين 19 إلى 35 سنة و تظم شبكتها 53 فرع، لقد ساهم هذا البرنامج في إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة سنة 2004 من خلالها، تم توفير 18980 منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة و تلك التي تم تمويلها فعلا من طرف البنوك، حيث نجد 6567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69437 مشروع التي صادقت عليه الوكالة .

4-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، حيث يقوم وزير المساهمات و تنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة. من أهم الانجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

- بلغ عدد المشاريع حسب ما جاء في إحصائيات 2002 ب 3109 مشروع بتكلفة إجمالية قدرها 368882 مليون دينار، كما تم استحداث 96545 منصب شغل جديد.

- بلغ عدد المشاريع الاستثمار التي تم التصريح بها على مستوى الوكالة ب 34584 مشروع سنة 2004 ومنذ إنشاء الوكالة الوطنية أي منذ سنة 2001 فقد بلغ عدد المشاريع التي دخلت فعلا في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج، مما سمح بتوفير 1781665 منصب شغل دائم أي 27 منصب لكل مشروع.

النموذج فإن ارتفاع حجم الناتج الداخلي الإجمالي ب 1 % يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.05815 %

- عدد السكان : تدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و عدد السكان علاقة طردية، حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى ارتفاع زيادة عرض قوة العمل مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات البطالة، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ووفقا لهذا النموذج فإن ارتفاع عدد السكان ب 1 % تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بحوالي 2.44%

- الأجور: تدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والأجور علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث تؤدي الزيادة في الأجور إلى نقص الكمية المطلوبة من العمل في الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه. ووفقا لهذا النموذج فإن ارتفاع الأجور بحوالي 1 % يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة بحوالي 0.01% -الاستثمار: تدل الإشارة السالبة على أن العلاقة بين معدل البطالة و الاستثمار علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، ووفقا لهذا النموذج فإن ارتفاع الاستثمار بحوالي 1 % يترتب عليه انخفاض معدل البطالة بحوالي 0.506 %.

ب - إن هذا النموذج قد اجتاز الاختبارات الاقتصادية كما أن نتائجه تتفق أيضا مع منطق النظرية الإحصائية. فمن حيث معنوية المعالم باستعمال اختبار ستيدونت لحضنا أن المعالم منفردة تؤثر على النموذج عند مستوى معنوية 5% (قيمة ستيدونت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة)، كذلك بالنسبة لاختبار فيشر فإن المعالم مجمعة تؤثر على النموذج عند مستوى معنوية 5 % (قيمة فيشر المحسوبة أكبر القيمة الجدولة). فضلا عن ذلك فإن معامل الارتباط لهذا النموذج مرتفع، حيث أن حوالي 89 % من التغيرات في معدل البطالة خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغير في هذه المتغيرات السالفة الذكر.

الخاتمة

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات الاقتصادية، نجد مشكلة البطالة، إن الجزائر كغيرها من دول العالم عانت ومازالت تعاني من هذه المشكلة والتي كانت أحد الأسباب في تبني الجزائر لسياسات إصلاحية جذرية من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية، وعلى هذا العرض فإن محاولة معرفة أثر هذه الإصلاحات الاقتصادية على ظاهرة البطالة تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على فهمها وأساليب المنهجية للحد من هذه الظاهرة، اتضح من هذه الدراسة أن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لم يكن لها أثر في النموذج المقترح، لكن هذا لا يعني، أنها لا تؤثر فيه وإنما وجود بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى كان لها تأثير معنوي أكثر، واتضح في الأخير أن محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 هي الناتج الداخلي الإجمالي، الاستثمار، عدد السكان، الأجور.

يؤدي إلى نقص كمية العمل المطلوبة، في الوقت الذي تزداد قيمة العمل المعروضة.

-العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و معدل التضخم علاقة عكسية وفق المنطق التقليدي ومنحنى فليبس، أما حاليا فإن العلاقة بينهما غير واضحة الاتجاه ذلك حسب التحولات الاقتصادية.

-العلاقة الموجودة بين معدل البطالة وسياسة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي نتوقع أن تكون علاقة طردية نظرا للاعتماد هذه الأخيرة على السياسات الانكماشية والتي تؤثر بشكل سلبي على الجانب الاجتماعي، خاصة نقص التشغيل ومن ثم زيادة معدل البطالة.

بعض الرموز المستعملة في الدراسة :

GDP : الناتج الداخلي الإجمالي، TCHO: معدل البطالة، TINF: معدل التضخم، W: الأجور، POP: عدد السكان، INV: معدل الاستثمار، D: قيمة صورية تأخذ قيمة 1 في سنة تطبيق البرنامج الاقتصادي 0 ماعدا ذلك.

حيث أن معدل البطالة هو المتغير التابع والمتغيرات الأخرى هي المتغيرات المفسرة حسب العلاقة :

$$TCHO = F(GDP, TINF, W, POP, INV, D)$$

والصيغة الخطية للنموذج هي:

$$TCHO = B_0 + B_1 GDP + B_2 TINF + B_3 W + B_4 POP + B_5 INV + B_6 D + U_i$$

حيث U_i متغير عشوائي (يعبر عن البواقي، وسطه الحسابي يساوي الصفر وتباينه ثابت)

نتائج تقدير النموذج: باعتباره نموذج خطي تم تقديره باستعمال برنامج SPSS وطريقة الانحدار التدريجي، حيث تعتمد هذه الطريقة على إضافة أو إسقاط بعض المتغيرات التفسيرية تدريجيا بهدف التوصل في الأخير إلى توليفة المتغيرات التفسيرية المثلى المؤثرة في المتغير التابع. إذن فأحسن معادلة الانحدار المقدرة والمرتبطة على حسب

$$TCHO = -23,724 - 0,005815 GDP + 2,44 POP + 0,0000117 W - 0,506 INV$$

$$(-1,16) \quad (-6,79) \quad (3,52) \quad (3,98) \quad (-3,23)$$

$$Fc = 10,96 \quad DW = 1,30 \quad R^2 = 0,89$$

الأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية في التأثير على معدل البطالة هي:

وبتحليل نتائج هذا التقدير يتضح لنا ما يلي :

أ- إن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر جوهريا على معدل البطالة (التي اجتازت الاختبارات الاقتصادية) مرتبة على حسب أهميتها النسبية كما توضحها المعلمات المعيارية في الجدول رقم (2) ومعادلة النموذج المقدرة رقم (4)²⁰ تتمثل في:

- الناتج الداخلي الإجمالي : تدل الإشارة السالبة على أن العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و الناتج الداخلي الإجمالي علاقة عكسية فكلما ارتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي ارتفع معه حجم التشغيل مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ووفقا لهذا

11. Brahim A. , « Les réformes économiques implications sociales », Revue algérienne du travail, n° 25, P. 51.

12. محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل في الجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في التشغيل شباب طرابلس، أيام 11-13-جويلية، 2005، ص10

13. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقويم حول أجهزة التشغيل في الجزائر، ص111 .

14 ناصر مراد، فعاليات آليات التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل و آليات تحسينه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، أيام 25 ، 26 جوان 2008 .

15 بريس السعد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، الجزائر، 2004، ص72

16 محمد قرقب، مرجع سابق، ص 12

17. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أيام 25، 26، 27 أفريل، 1995، ص9

18. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقويم حول أجهزة الشغل، 2002، ص ص 102-103

19. سليم عقون ، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، الجزائر، ص 68.

22. أنظر الملحق.

1. Ait Taleb A. et Melbouci L., « La prise de décisions dans les entreprises publiques algériennes de production,» Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Économiques et Politiques, Univ. d'Alger, fac. de Droit, n ° 04/2008 pp.05-25, © ENAG, Algérie, P. 6.

2 مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر 1990-2000، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 366.

3. Benachenhou M., *Reformes Économiques : dette et démocratie*, Edition Ech'Rifa, Alger, 1992, P.119

4 الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996، ص ص 202، 203.

5. مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 374.

6. المؤسسة الاقتصادية المحلية

7. البناء والأشغال العمومية والري

8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات لاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، 1998، ص 55.

9. Mohamed Medjkoune, Ajustement structurel : emploi et chômage en Algérie, les cahiers de CREAD, N4/47/1999, P. 169

10. شفير أحسن، التحويلات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في البلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، الجزائر، ص 160.

الملحق

الجدول رقم 1: ملخص تقدير النموذج بطريقة الانحدار التدريجي - Récapitulatif du modèle

	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
Modèle					Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl 2	Modification de F signification	
1	,801	,641	,623	4,3315	,641	35,757	1	20	,000	
2	,887	,787	,764	3,4279	,145	12,935	1	19	,002	
3	,912	,833	,805	3,1190	,046	4,949	1	18	,039	
4	,947	,896	,872	2,5252	,064	10,462	1	17	,005	1,301

a Valeurs prédites : (constantes), GDP

b Valeurs prédites : (constantes), GDP, POP

c Valeurs prédites : (constantes), GDP, POP, W

d Valeurs prédites : (constantes), GDP, POP, W, INV

e Variable dépendante : TCHO

الجدول رقم 2: ملخص تقدير النموذج بطريقة الانحدار التدريجي (قيم المعلمات)

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Intervalle de confiance 95% pour B	
Modèle		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(constante)	28,099	1,534		18,317	,000	24,899	31,298
	GDP	-1,390E-03	,000	-,801	-5,980	,000	-,002	-,001
2	(constante)	-50,507	21,890		-2,307	,032	-96,322	-4,692
	GDP	-3,809E-03	,001	-2,194	-5,463	,000	-,005	-,002
	POP	2,971	,826	1,444	3,597	,002	1,242	4,700
3	(constante)	-61,969	20,573		-3,012	,007	-105,191	-18,746
	GDP	-5,686E-03	,001	-3,275	-5,387	,000	-,008	-,003
	POP	3,392	,775	1,649	4,376	,000	1,764	5,021
	W	7,013E-06	,000	,911	2,225	,039	,000	,000
4	(constante)	-23,724	20,426		-1,161	,262	-66,819	19,372
	GDP	-5,815E-03	,001	-3,349	-6,797	,000	-,008	-,004
	POP	2,444	,693	1,188	3,528	,003	,982	3,905
	W	1,168E-05	,000	1,516	3,984	,001	,000	,000
	INV	-,506	,156	-,337	-3,235	,005	-,836	-,176

a Variable dépendante : TCHO

الجدول رقم 3: ملخص تقدير النموذج بطريقة الانحدار التدريجي Variables exclues

		Coefficients	t	Signification	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité
Modèle						Tolérance
1	INV	-,289	-2,331	,031	-,472	,958
	TINF	-,394	-2,670	,015	-,522	,630
	POP	1,444	3,597	,002	,636	6,965E-02
	D	-,171	-,784	,443	-,177	,386
	W	,473	,852	,405	,192	5,901E-02
2	INV	-,133	-1,084	,293	-,247	,740
	TINF	-,132	-,725	,477	-,169	,348
	D	,221	1,101	,285	,251	,276
	W	,911	2,225	,039	,464	5,549E-02
3	INV	-,337	-3,235	,005	-,617	,561
	TINF	-,211	-1,288	,215	-,298	,335
	D	,047	,225	,825	,054	,220
4	TINF	,108	,610	,551	,151	,201
	D	,204	1,197	,249	,287	,205

a Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), GDP

b Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), GDP, POP

c Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), GDP, POP, W

d Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), GDP, POP, W, INV

e Variable dépendante : TCHO.